

أوجبته كالإمام أحمد رحمه الله قلت له تراعى اختلاف أفعال سنة صريفة
وهي من خير زمان غير عليكير فالكوا عدة شعبان ثلاثين يوما
ومن وطئها مشروع فحين تجب عليه الكفارة الفطرية الصوم
لأنها المرادة عندنا لطلاق وما يجب به وكيفية وما يتبع ذلك
فتولى ومن وطئها ما يرد به ما يمتل من لاطا وادق بهيمة ولو
بلا أنوال كما صرح به العلامة ح ط ك شيخ الإسلام وغيرهما هذا
أي ذكر الصوم مختاراً عالمياً بالصوم ويحرم الوطئ أو جملته
غير مندور كما مر وإن جمل الكفارة فإنه يفطر ويقضى ولا نكاح عليه
في الفرج أي ولو بدلاً أو من بهيمة كأمير ونوى الليل كما صرح
به المصنف فإنه يقضى ولا كفارة عليه جنونا بالمد بهذا
الوطئ خرج من طه وضول الليل يوطئ فيها ما لا يفطر ويقضى
ولا كفارة عليه لاجل الصوم أي بخلاف ما فرز في مترجمها
لأنه أطلقنا فلا كفارة عليه وكذا ما أفرد غير الصوم كفارة
أو صوم غير رمضان ولو قضا عنه أو غير وطئ ككل عامداً
وإن وطئ بعده أو معاً أو غيره مكلف ولو عت عليه ولم يحركه ذكره
فلا كفارة عليه ولو أكل ناسياً فظن أنه أفطر فجامع عامداً فلا كفارة
عليه ايضاً فعليه العتق أي فوطئ والتعزير كما نضر عليه الإمام
الشافعي رحمه الله وأخذ به جماعة وهو المعتمد وخرج بالوطئ الموطوء
ولو نكح ففليم العتق فقط وتكرره بإجماع من كل يوم سواء كفر عن
الأول قبل الثاني أو لا يتكرر إجماعاً في يوم واحد ولو باربع زوجات
ولا يقطع حدوث مرتين ولا ردة الأجنحة والموت ليرتفع عنه
وجوب الصوم وقال العلامة ابن عبدالحق ما لم يتسبب في الجنون
أو يقتل نفسه ولو وجبت عليه الكفارة ولا جدوى سفل الأهل
مطلعه

طلعه وهي عتق رقبة أي ومثل الكفارة في رمضان في
الواجب والترتيب كفارة الظهار والقتل إلا أن القتلى لا
أطعم منه وسائق إن الكفارة كفارة اليمين بخير منها وبين
العتق وإن أطعمه والكسوة وإن عجز عن جميعه انحصال صام
عنه ثلاثة أيام وله تجب موالها فإن أعجزها أي الرقبة
حسب مسافة التصدق وشراؤها لم يؤمر بها شيئاً زيادة على
ما بقي بموئنه بقية الشهر العتق شهرين أي بالاهلة
إن ابتلى في أولها والأعتبار الوطئ بالليل وتكلمه ولو لم يمت
الثالث ثلاثة أيام فإن قيل لم أمر الله تعالى بكفارة يوم يسهل
ووعدها بأكثر عشرة ونقص ما لا قيل إن لا يفطر في قيمة
ثلاثة أيام كالحاج والداية والضيف بل نظر في قيمة صاحبها
فالصوم على كان معناه فالله يحلله ويتما صارت قيمته أكثر
بخلاف أحسنه التي أضاف إليها الوطئ طالب بماله نفسه الأس
ملائكة اجمل العقير حتى يطعم سبعين مسكيناً متتابعين أي
ويقطع المتتابع بالنظر ولو بعد ركعتين ومريض في ذلك متيناً
حتى لو انظر اليوم الضم الذي هو تمام الشهرين أي الصوم من
أوله فإن لم يستطع أي بمسقة لا تختمه عادة ومنها سنة الأصحاب
إلى النكاح صومه أي الشهرين المتتابعين فإنه عجز عن
أجمع أي عن العتق والصوم والأطعام استقرت الكفارة في
قيمة أي مرتبة ولا تقطع بجزء عمال الرجح منله أي
كحسنة التي قدرها فمهلها ولو شرع في حمله فقد راعى اعتداله
منها ذنبه المعود إليها ويجوز حصره كفارة به إلى عياله ولا إلى
نفسه إلا إذا كانت من غير ما له كإثارة كرهت ومما مات أو مسلم